

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

**Economic diversification in Arab countries between their economic potential and reality**بلعابد أحمد<sup>1</sup>، كروش نور الدين<sup>2</sup>**Bellabed Ahmed<sup>1</sup>, Kerrouche Noureddine<sup>2</sup>**<sup>1</sup> جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، bellabedahmed386@gmail.com<sup>2</sup> جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، kerrouchen@gmail.com

تاريخ النشر: اليوم / 2022/06

تاريخ القبول: 11 / 2022/06

تاريخ الاستلام: 07 / 2022/04

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها الدول العربية، والتي يمكن إستغلالها من أجل تنوع إقتصادها للرفع من قدراتها المالية، وكذلك لتحسين اقتصادها من التقلبات التي تسود العالم، حيث قمنا أولاً بتحديد أهمية التنوع الاقتصادي، وإستعراض الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها الدول العربية من موارد غير باطنية قد تكون بديلاً للنفط، كذلك إستظهار الواقع الذي يطبع الإقتصاد العربي، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة على مدى تخلف الدول العربية في المجال التكنولوجي والبنى التحتية، كذلك حجم المبادلات التجارية البينية ضئيلة، وكذلك عدم قدرة المنتوجات العربية على المنافسة في الأسواق العالمية.

كلمات مفتاحية: التنوع الإقتصادي، الصناعة والزراعة، السياحة، الدول العربية.

تصنيفات JEL : O11، O13، F43.

**Abstract:**

This study aims to highlight the economic potential of the Arab countries, which can be used to diversify their economy to increase their financial abilities, as well as to fortify their economy from the volatility that prevails the world. Where we firstly identified the importance of economic diversity, and reviewed the possibilities and ingredients that Arab countries have from non-internal resources that maybe can be alternative to oil, as well as to recall the reality that characterizes the Arab economy. Where we reached through this study the extent of the backwardness of Arab countries in the field of Technology and infrastructure, also the small volume of bilateral trade, and the inability of Arab products to compete in global markets.

**Keywords:** economic diversification, industry and agriculture, tourism, Arab countries.

**JEL Classification Codes :** O11، O13، F43.

المؤلف المرسل: بلعابد أحمد، الإيميل: [bellabedahmed386@gmail.com](mailto:bellabedahmed386@gmail.com)

## 1. مقدمة :

يتعرض العالم في السنوات الأخيرة إلى العديد من الهزات والأزمات الاقتصادية، والتي قد تتسبب للدول من فقدان مكانتها العالمية، خاصة الدول التي تعتمد في مواردها المالية على مصدر واحد، والذي بدوره يكون عائق أمام تقدمها لأنه مرتبط بالحالة الاقتصادية العالمية، وهذا ما ينطبق على الدول العربية كون هذه الأخيرة تعتمد على عائدات البترول في تمويل ميزانيتها، وكذلك توفير حاجيات مواطنيها، فالنفط ورغم مكانته العالمية كسلعة أساسية في المعاملات، إلا أنه يؤثر بشكل كبير في نمو الاقتصاد، لذلك استوجب على الدول العربية تغيير هيكلها الاقتصادي من خلال تبني سياسة تقوم على التنوع في مواردها الاقتصادية، للحفاظ على مستوى المعيشي للأفراد وتطوير بنيتها الاقتصادية، وبما أن للدول العربية العديد من المقومات التي تسمح لها من الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، الذي يعطيها مناعة من التقلبات التي تصيب المشهد العالمي. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إستغلال الدول العربية للإمكانيات والقدرات الاقتصادية التي تملكها من أجل تنوع إقتصادها؟

ولإجابة على الإشكالية السابقة تم بناء التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنوع الاقتصادي؟
- ما مدى أهمية التنوع الاقتصادي في إطار إقتصاديات الدول العربية؟
- هل تمتلك الدول العربية الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنوع الاقتصادي؟
- ما مدى نجاح الدول العربية في تحقيق التنوع في مصادر مداخيلها؟

### الفرضيات

- يعتبر مفهوم التنوع هو البحث عن مصادر أخرى لتطوير الإقتصاد في مختلف المجالات.
- يشمل التنوع الاقتصادي على تطوير الهيكل الاقتصادي على أوسع نطاق وعدم التركيز على مداخل البترول التي تتسم بالتقلبات غير المتوقعة.

- إتباع سياسة تقوم على خلق قطاعات ذات التنمية المستدامة كالسياحة والزراعة، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث الذي تم التطرق إليه، على أن تنوع الاقتصاد أصبح من الضروري تبنيه وذلك لأن الإعتقاد على مصدر واحد في تحصيل الإيرادات، قد يكون مرتبط بتقلبات غير متوقعة تتسبب بأزمة للدولة، مما الزمة على هذه الدول سواء النفطية كانت أو غير النفطية، أن تدرك حجم الكارثة التي يمكن أن تلحق بها في حالة تراجع موارد هذا المصدر.

أهداف البحث: إن الأهداف الرئيسية الذي يتبناه هذا البحث تتمثل في:

- إعطاء فكره عامة حول أهمية تبني إستراتيجية التنوع الإقتصادي في الدول العربية.
  - توضيح الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها الدول العربية في جميع المجالات.
  - الوقوف على الواقع الذي تعيشه الدول العربية وخاصة النفطية في سياسة المتبعة في التنوع الاقتصادي.
- منهج البحث: لقد تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وهذا من خلال إعطاء إحصائيات حول القطاعات الرئيسية التي يمكن التركيز عليها في سياسة التنوع الاقتصادي، كذلك حجم الإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها كل الدول العربية على حدي.

## الدراسات السابقة

- دراسة كل من "هوارى أحلام، سيدي علي" (2019) بعنوان: التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، حيث كانت هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض التجارب الناجحة في تنوع الصادرات، من خلال إبراز العوامل التي أدت إلى تنوع الصادرات، وكذلك السياسات التي تبنتها الدول النفطية لتنوع إقتصادها، مع تحليل الإقتصاد الجزائري ووضعيته حسب مؤشرات التنوع والتركيز، حيث خلصت هذه الدراسة إلى إستغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لبعث إنطلاقة قوية في باقي القطاعات وتمويل الإستثمار، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتبر البديل للنفط.
- دراسة "صباغ رفيقة" (2020) بعنوان: التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، حيث تمحورت هذه الدراسة حول تقييم ومعرفة واقع وإستراتيجية التنوع الإقتصادي بالجزائر، والسياسات التي تبنتها الجزائر من أجل التنوع في مصادر الدخل قصد الخروج من التبعية للبترول، حيث ومن خلال هذه الدراسة تبين أن بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلا أن إقتصادها مازال غير قادر على التنوع في مختلف القطاعات، وذلك راجع لهشاشة هيكلها الاقتصادي.
- دراسة "محمد مسعودي" (2018) بعنوان: إستراتيجية التنوع الإقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. حيث تناولت هذه الدراسة أن التنوع الاقتصادي أصبح من الضروري للدول العربية، خاصة الدول النفطية من أجل التصدي للأزمات التي يشهدها سوق النفط والغاز، وهذا بالتركيز على القطاع الخاص والإنتفاع على الإستثمارات الأجنبية. وكذلك وحسب هذه الدراسة إستوجبا لإهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال دعم مجالات التعليم والتكوين والتدريب، دون إهمال التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات.

## 2. ماهية التنوع الاقتصادي

- يعتبر التنوع الاقتصادي من بين السياسات التي تسمح للدول من النئي بنفسها عن الأحداث التي تصيب العالم إقتصاديا، كذلك تسمح لها بالتأقلم على التقلبات التي تمس أركان الدول ذات الهيكل الاقتصادي الواحد.
- 1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي ودوافعه:**

يتضمن التنوع الاقتصادي على مستوى الكلي للإقتصاد تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتمين القاعدة الإقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء إقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنوع مصادر نشاطات الإقتصاد المحلي. (هوارى و سدي، 2019، صفحة 217)

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل وإستقرار الإقتصاد ضد التقلبات الإقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول. (صباغ، 2020، صفحة 69)

## 2.2 أهمية التنوع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية

- المنافسة في الأسواق العالمية من خلال مميزات تنافسية تكنولوجية أو غيرها يدر دخلا ماليا جديدا؛
- تجاوز الهزات الاقتصادية لتقلبات الأسعار النفطية؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية للإستثمار في القطاعات المختلفة وتحقيق عملية نمو بتلك القطاعات؛
- إستثمار في العنصر البشري بتقليل العمالة الأجنبية الأمر الذي يساهم بخفض مستوى البطالة؛
- زيادة صادرات القطاعات غير نفطية وخفض الواردات الممكن تحقيقها من خلال الإكتفاء الذاتي؛
- تحقيق فائض بالميزانية العامة للدولة وتجاوز إستخدام الإحتياجات المالية؛

- نمو القطاع الخاص وتحقيق رفاهية بمستوى المعيشية للأفراد. (حسنية، 2021، صفحة 51)

### 3.2 أهداف التنوع الاقتصادي

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي بزيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أن توزيع الإستثمار على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الإستثمارية الناتجة عن تركيز الإستثمارات في عدد قليل منها. (قرومي و بن ناصر، 2017، صفحة 271)

- توسيع فرص وأفاق الإستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية. (بللعم، 2018، صفحة 20)

- إن إنخفاض أسعار أو طلب على المنتج الذي يركز عليه إقتصاد ما كفيل بتعرض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فإن تنوع مصادر الدخل بتنوع مصادر الإنتاج يقلل من سلبيات الإعتماد على منتج واحد فقط. (قرومي و بن ناصر، 2017، صفحة 271)

- إحلال الواردات وتنوع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للإقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة. (مسعودي، 2018، صفحة 228)

- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية. (مرزوقي وكشروود، 2018، صفحة 267)

- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. (مرزوقي وكشروود، 2018، صفحة 267)

إن تحقيق الأهداف السابقة يؤدي إلى تحقيق جملة من الإعتبارات الاقتصادية، حيث تساعد على تقليل تقلبات النمو في الدول المصدرة للمحروقات. كما تساعد على إيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الإرتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع الحكومي وقطاع المحروقات على استيعاب حجم الطلب المحلي على العمل. (العمراوي، بوتيار، و صراح، 2021، صفحة 364)

### 3.3 الإمكانيات الاقتصادية للدول العربية

تمتلك أغلب الدول العربية العديد من المقومات التي تجعلها في غني عن النفط، والتي تساهم في خلق قطاعات إنتاجية مستقلة تكون بعيدة عن تقلبات الأسعار والأزمات، وذات تكاليف أقل.

#### 1.3 إمكانيات القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات التي يستوجب على الدول العربية الاهتمام به وذلك من أجل تطوير إقتصاداتها، حيث تتوفر البلدان العربية على العديد من الإمكانيات التي تسمح لها بالنهوض بقطاع الزراعة.

التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

الجدول 01: المساحة والكثافة السكانية للدول العربية

البلدان	المساحة كم <sup>3</sup>	الكثافة السكانية (فرد/كم <sup>2</sup> )		عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية (ألف نسمة)	
		2010	*2020	2019	*2020
الأردن	89,318	75	121	10,554	10,806
الإمارات	71,024	116	124	9,430	8,817
البحرين	783	1569	1848	1,484	1,472
تونس	163,610	65	71	11,646	11,538
الجزائر	2,381,741	15	18	43,424	43,850
جيبوتي	23,200	36	43	976	988
السعودية	2,149,700	13	15	34,218	33,260
السودان <sup>(2)(1)</sup>	1,865,813	23	24	43,222	44,495
سورية	185,180	114	95	17,070	17,501
الصومال	637,657	19	25	15,443	15,893
العراق	435,052	75	92	39,127	40,150
عمان	309,500	9	14	4,618	4,387
فلسطين	...	...	....	4,977	5,101
قطر	11,627	148	236	2,832	2,749
القمر	1,861	371	467	851	870
الكويت	17,818	200	253	4,651	4,507
لبنان	10,452	474	653	6,856	6,825
ليبيا	1,759,500	4	4	6,777	6,871
مصر	1,001,450	79	101	98,902	100,689
المغرب	446,554	72	81	35,592	35,968
موريتانيا	1,030,700	3	4	4,077	4,172
اليمن	527,968	44	56	29,162	29,826

(...) غير متوفرة. (\*) بيانات أولية.

(2) مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9

(1) بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9

المصدر: بالاعتماد على معطيات (العربي، 2021، الصفحات 302-303)

من خلال نتائج الجدول رقم (01) يتبين أن الدول العربي تمتلك موارد بشرية هامة، حيث بلغت 430,735,000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2020، إذ احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بـ 100,689,000 نسمة، ثم تليها السودان بـ 44,495,000 نسمة، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثالثة بـ 43,850,000 نسمة. أما مساحة الكلية للبلدان العربية فقد بلغت 13,120,504 كم<sup>2</sup> أغلبها غير مستغلة، حيث احتلت الجزائر الصدارة بمساحة قدرها 2,381,741 كم<sup>2</sup>، ثم تلتها

السعودية بـ 2,149,700 كم<sup>2</sup>، أما السودان فقد تراجعها إلى المرتبة الثالثة بـ 1,865,813 كم<sup>2</sup> وهذا بعد انفصال جنوب السودان سنة 2011، حيث من خلال الإحصائيات السابقة يمكن للدول العربية أن تستغل هذه الامكانيات لتطوير قطاع الفلاحة.

**الجدول 02: تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (2010 و 2016-2020)**

الكمية: ألف طن

التغيير % نسبة (2020-2019)	*2020	2019	2018	2017	2016	2010	
2.6	59,616	58,129	60,704	60,015	59,393	69,163	الأبقار والجاموس <sup>(1)</sup>
0.01-	274,642	274,660	275,073	274,193	275,642	280,659	الأغنام والماعز <sup>(1)</sup>
0.9-	16,401	16,545	16,366	16,293	16,692	15,774	الإبل <sup>(1)</sup>
4.9-	10,452	10,990	10,580	9,787	8,954	8,237	اللحوم
0.4-	5,419	5,440	5,593	5,225	4,687	4,937	(لحوم حمراء)
9.3-	5,033	5,550	4,987	4,562	4,267	3,300	(لحوم بيضاء)
1.2-	28,358	28,700	28,370	28,003	27,683	26,506	الألبان
10.8-	2,293	2,570	2,410	1,899	1,686	1,616	البيض

(\*) تقديري (1) بالألف راس

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 322)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول العربية تمتلك ثروة حيوانية هامة، حيث قدرت هذه الثروة حسب إحصائيات سنة 2019 عدد الأبقار والجاموس 58,129. ألف رأس، كذلك قدر عدد الأغنام والماعز 274,660 ألف رأس، أما اللحوم فقد بلغ حجمها 10,452 ألف طن، أما كمية الألبان فقد بلغ حجم الإنتاج 28,700 ألف طن، حيث ورغم الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال الإنتاج الحيواني إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي تملكها هذه الدول،

**2.3 إمكانيات القطاع الصناعي:**

نتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دولياً في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل. (بورابة وقاسمي، 2021، الصفحات 198-199)

التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

الجدول 03: الإحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2020)

الدول	إحتياطي النفط (مليار برميل)	إحتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) <sup>(1)</sup>	إنتاج خام الحديد (الف طن/سنة) <sup>(2)</sup>	إنتاج صخر الفوسفات (الف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج خام الزنك (الف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج خام النحاس (الف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج الذهب (طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج الكبريت (ألف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج الألمنيوم الأولي (الف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج الملح (الف طن) <sup>(2)</sup>	إنتاج الجبس (الف طن) <sup>(2)</sup>
الأردن	...	6	0.1	...	8,023	...	...	...	...	...	10.0	80.0
الإمارات	97.80	6,091	55.4	...	...	...	...	...	5,300	2,640	...	...
البحرين	0.10	81	16.4	...	...	...	...	...	139.3	1,011	...	...
تونس	0.43	64	0.9	145.8	2,191	...	...	...	...	...	1,400	1,000
الجزائر	12.20	4,505	81.5	381.2	1,800	0.5	...	0.3	6.0	...	106.2	2,200
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	267.08	9,201	112.1	27.7	6,900	26.3	59.6	11.8	6,600	932.2	2,646	3,352.8
السودان	1.50	25	...	...	...	...	...	93.6	...	...	267.0	226.0
سورية	2.50	285	3.0	...	...	...	...	...	...	...	5.0	66.0
صومال	...	6	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	148.4	3,820	10.5	...	...	...	...	...	40.0	...	271.5	...
عمان	4.74	707	46.4	...	...	...	...	...	85.0	379.8	11.5	1,000
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	9,659.6
قطر	25.24	23,846	171.3	...	...	...	...	...	1,767	616.0	...	...
القمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	101.5	1,784	15.0	...	...	...	...	...	671.0	...	67.0	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	3.0	...
ليبيا	48.36	1,505	13.3	...	...	...	...	...	133.0	...	30.0	150
مصر	3.15	2,209	58.5	270.0	6,000	...	...	14.7	80.0	267.1	1,400	650
المغرب	...	1	0.1	37.0	34,315	51.0	34.5	0.2	...	...	660	...
موريتانيا	...	28	...	6,961.7	...	...	28.1	9.2	...	...	...	130.0
اليمن	2.67	265	0.1	...	...	...	...	...	...	...	50.0	50.0

(...) غير متوفرة (1) عام 2019 (2) عام 2018

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 335)

يظهر لنا الجدول السابق كمية الموارد الباطنية الموجودة في الدول لعربية، إذ تتوفر الدول العربية على إحتياطات معتبرة من المواد الخام التي يمكن إستغلالها لرفع حجم الموارد المالية وكذلك لتنشيط الإقتصاد، وتقليص الإعتماد على النفط كمورد رئيسي لدول، حيث توفر السعودية على كميات كبيرة من المواد الباطنية، تمكنها من تطوير إقتصادها، كما تملك كذلك الجزائر العديد من المواد الخام غير مستغلة، الذي تسمح لها من الإستغناء على عائدات البترول.

الجدول 04: مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية \* (2018 – 2019)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر
		2019	2018		
صناعة الأسماك	موريتانيا	6.20	7.17	المغرب	50.02
	اليمن	13.11	12.17	الصومال	13.95
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	10.93	8.87	فلسطين	7.84
	سوريا	3.29	2.93	لبنان	33.30
الأسمدة	موريتانيا	1.61	1.64	المغرب	2.92
	الأردن	7.46	6.94	الجزائر	33.32
	البحرين	13.95	15.36	مصر	4.93
	المغرب	7.06	6.50	عمان	31.52
	قطر	5.10	4.54	تونس	6.20
الكيمائيات العضوية	عمان	2.27	2.11	السعودية	2.02
الكيمائيات غير العضوية	لبنان	1.43	1.13	السعودية	1.93
	الجزائر	1.98	2.64	مصر	2.22
	الأردن	1.34	1.83	قطر	9.67
	المغرب	3.89	3.36	تونس	7.37
المنتجات البلاستيكية	فلسطين	1.20	1.44	لبنان	2.48
	مصر	2.26	2.09	السعودية	1.97
الورق	مصر	2.05	2.04	فلسطين	1.06
	الأردن	2.04	2.09	لبنان	1.70
الأجهزة الإلكترونية	تونس	1.24	1.18	المغرب	1.85
الألمنيوم	البحرين	1.86	1.99	الإمارات	15.39
	قطر	7.30	5.03	فلسطين	1.98
	مصر	2.16	2.65	عمان	1.89
منتجات الحديد الخام	البحرين	47.93	51.69	موريتانيا	14.78
الملابس الجاهزة	الأردن	1.97	1.99	سوريا	17.27
	تونس	2.07	2.29	المغرب	2.91
المنتجات الصيدلانية	الأردن				2.32

\* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 347)

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

يشير الجدول السابق إلى التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، حيث تظهر هذه المعطيات زيادة موريتانيا في مجال صناعة الأسماك وهذا راجع لطول سواحلها المطل على المحيط الذي يحتوي على كميات كبيرة من الأسماك إذ قدرت قيمة المؤشر بـ 50.02 نقطة حسب إحصائيات سنة 2019، كذلك زيادة سوريا والأردن في مجال صناعة منتجات الزيوت والشحوم بـ 33.30 نقطة والأسمدة بـ 33.32 نقطة على التوالي، أما باقي الدول فكانت قيمة مؤشرات التخصص ضعيفة على العموم، كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأردن من الدول التي تنوع من منتوجاتها حيث تتخصص في العديد من الصناعات التحويلية.

### 3.3 إمكانات القطاع السياحي:

يتطلب قيام أي نشاط سياحي توفر مقومات لها والتي تتكون من جانبين الأول منها طبيعي وأخر بشري، وكلها تعمل مع بعض في إطار واحد يصعب فصلها عن بعض، وتحظى الدول العربية بالعديد من المقومات السياحية التي لو أحسن استثمارها لتمكين الإقليم العربي من أن يكون طرفاً مؤثراً في السياحة العالمية على النطاق العام والسياحة البيئية العربية على النطاق الخاص. (عليوات، 2012، صفحة 75)

### الجدول 05: عدد المواقع الأثرية في الدول العربية حسب تصنيف اليونسكو

الدولة والعدد	المواقع الأثرية
السعودية (2)	مدائن صالح، الدرعية
الأردن (3)	البتراء، قصر عمرة، أم الرصاص
الإمارات (1)	مواقع العين الثقافية (حفيت، هيلي، بدع بنت سعود، مناطق الواحات)
البحرين (2)	قلعة البحرين، مرفأ قديم وعاصمة دلمون
تونس (8)	مدرج الجم، مدينة تونس، موقع قرطاج-الحديقة الوطنية، مدينة كركوانالبونيقية، القيروان، مدينة سوسة، دقة
الجزائر (7)	قلعة بني حماد، وادي ميزاب، مدينة جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي ناجر، القصبية
عمان (4)	قلعة بهلاء، بات والحطم، أرض اللبان، الأفلاج
العراق (3)	مدينة الحضرة، أشور (قاعة شرقاط) مدينة سامراء
السودان (3)	جبل بركل وجزء من إقليم نبتة، المواقع الأثرية في جزيرة مروى
سوريا (6)	مدينة دمشق القديمة، مدينة بصري القديمة جزء من الميما (مدينة تدمر)، مدينة حلب القديمة، قلعة صلاح الدين، القرى القديمة في شمال سوريا
لبنان (5)	عنجر، بعلبك، بيبلس، صور، قاديشا (الوادي المقدس)
ليبيا (5)	الموقع الأثري سيرين، مدينة لبدة الأثرية، الموقع الأثري، صبراتة، جبال أكاكوس الصخرية، البلدة القديمة غدامس
مصر (7)	أبو مينا، طيبة القديمة مع المدافن، القاهرة التاريخية، ممفيس ومقبرتها، الآثار النوبية، منطقة سانت كاترين، وادي حيتان
المغرب (8)	مدينة فاس، مدينة مراكش، قصر أيت بنت حدو، مدينة مكناس التاريخية، الموقع الأثري فولوبليس مدينة تطوان، مدينة الصويرة، مدينة مازاكان البرتغالية (الجديدة)
اليمن (4)	الجدران القديمة من شبام، مدينة صنعاء القديمة، مدينة زبيد التاريخية، أرخبيل سقطري

المصدر: (بودية، 2019، صفحة 55)

تتوفر الدول العربية على العديد من المقومات التي تسمح لها من إستغلالها لتطوير السياحة، إذ ومن خلال الجدول يظهر أهم المعالم التي تم تصنيفها من طرف العديد من المنظمات والهيئات العالمية المختصة في دراسة التراث الثقافي والطبيعي، حيث أدرجة منظمة اليونسكو في تصنيفها العديد من المواقع كتراث مادي، حيث تم في المغرب وتونس في المرتبة الأولى بتصنيف 8 مواقع، ثم الجزائر ومصر بـ 7 مواقع، كذلك تمتلك سوريا على 6 مواقع ثقافية مصنفة لدي المنظمة.

الجدول 06: أعداد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة والعاملين في القطاع في بعض الدول العربية (2017 -

2018)

الدول	السنوات	عدد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة (منشآت)			عدد العاملين حسب الأنشطة السياحية (بألف)		
		المماثلة والمؤسسات	الفنادق	والهجز والسفر وكالات	العاملين عدد	المماثلة والمؤسسات	الفنادق
الأردن	2017	582	897	...	51.3	20.7	4.9
	2018	588	905	...	51.5	20.5	5.0
الإمارات	2017	1,058	...	...	...	132	...
	2018	1,106	...	...	...	..	...
البحرين	2017	196	273	...	...	15.0	2.0
	2018	07	300	...	...	17.0	2.0
السعودية	2017	6,093	3,083	...	...	129.6	41.5
	2018	7,629	2,878	...	...	115.0	25.1
السودان	2017	...	60	...	...	...	...
	2018	...	67	...	...	...	...
فلسطين	2017	130	311	...	...	2.5	0.9
	2018	130	..	...	...	3.0	1.1
لبنان	2017	579	550	...	123.5	...	1.7
	2018	582	573	...	131.5	...	1.7
مصر	2017	...	...	...	...	128	4.8
	2018	...	...	...	...	153	63
المغرب	2017	3,910	1,381	...	532	135.0	23.0
	2018	4,055	1,479	...	548	140.0	24.0

المصدر: (اسماعيل وقاسم، 2020، صفحة 14)

(...) غير متوفرة

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أعداد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة والعاملين في القطاع في بعض الدول العربية، حيث تشير الأرقام بزيادة السعودية القائمة العربية من حيث انتقل تعداد المنشآت من 6,093 مؤسسة سنة 2017، إلى 7,629 مؤسسة بزيادة قدرها 1,536 فندق، ثم تليها المغرب بتعداد قدره 4,055 مؤسسة خلال سنة 2018، كما

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

احتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد وكالات السفر والحجز بـ 2,878 وكالة، ثم المغرب في المرتبة الثانية 1,479 وكالة، أما فيما يخص عدد العاملين حسب الأنشطة السياحية، فقد بلغ عددهم في المغرب 140 ألف عامل حسب إحصائيات سنة 2018، ثم السعودية بـ 115 ألف عامل وهذا في الفنادق والمؤسسات المماثلة، حيث إن السعودية تعتمد في سياحتها على السياحة الدينية، أما المغرب ونظرا لافتقاره للموارد الطبيعية فإن السياحة هي المورد الأساسي للعملة وكذلك لمناصب العمل.

4.3 إمكانات القطاع التجاري: حيث تتوفر الدول العربية على العديد من المقومات التجارية تسمح لها بالولوج إلى الأسواق العالمية وكذلك الأسواق الإقليمية.

الجدول 07: التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2018-2020)

معدل التغير السنوي 2020-2016 (%)	معدل التغير السنوي (%)			القيمة (مليار دولار أمريكي)			البنود
	*2020	2019	2018	*2020	2019	2018	
-1.2	-26.5	-6.6	19.7	746.8	1,016.5	1,088.9	الصادرات العربية
-0.8	-14.0	4.4	4.4	737.1	857.1	821.0	الواردات العربية
2.3	-7.5	-2.3	9.8	17,582.9	19,014.7	19,465.4	الصادرات العالمية
2.4	-7.6	-2.6	10.2	17,821.1	19,284.2	19,800.5	الواردات العالمية
				4.2	5.3	5.6	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
				4.1	4.4	4.1	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

\* بيانات أولية المصدر: (العربي، 2021، صفحة 174)

من خلال نتائج الجدول السابق يظهر أن قيمة الصادرات العربية بلغت 1,088.9 مليار دولار في سنة 2018، أما سنة 2019 فقد بلغت قيمة الصادرات 1,016.5 مليار دولار أي أن معدل التغير حقق تراجع بـ 6.6% بعدما كان معدل التغير 19.7% سنة 2018، أما فيما يخص الواردات فقد ارتفعت من 821.0 مليار دولار سنة 2018 إلى 857.1 مليار دولار سنة 2019، حيث سجلت ثبات معدل التغير السنوي بنسبة قدرها 4.4%، كما سجل وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إنخفاضا طفيفا من 5.6% إلى 5.3% وهذا حسب إحصائيات على التوالي لسنتي 2018 و2019.

الجدول 08: أداء التجارة العربية البينية (2016-2020)

معدل التغير السنوي (%) 2020-2016 (%)	معدل التغير السنوي (%)			القيمة (مليار دولار أمريكي)			البنود
	*2020	2019	2018	*2020	2019	2018	
-1.9	-16.3	-0.4	6.9	93.9	112.2	112.7	متوسط التجارة البينية العربية (1)
-1.2	-14.2	-0.2	4.1	96.4	112.3	112.5	الصادرات البينية العربية
-2.6	-18.5	-0.7	9.8	91.5	112.2	113.0	الواردات البينية العربية

(\* بيانات أولية (1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2)

المصدر: بالاعتماد على (العربي، 2021، صفحة 180)

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول السابق أن متوسط التجارة البينية العربية بلغت قيمتها في سنة 2018 مبلغ 112.7 مليار دولار، أما في سنة 2019 فقد سجل تراجع بـ 112.2 مليار دولار أي بمعدل تغير سنوي قدره -0.4% حيث قدر حجم الصادرات البينية العربية سنة 2018 قيمة قدرها 112.5 مليار دولار، كما أن سنة 2019 قد إنخفضت إلى 112.2 مليار دولار، أما الواردات البينية العربية فقد سجلت إنخفاضا حيث سجلت في سنة 2018 مبلغ قدر بـ 113.0 مليار دولار وفي سنة 2019 بلغ 112.2 مليار دولار، أي بإنخفاض معدل التغير سنوي من 9.8% إلى 0.7%.

الجدول 09: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2020\*)

(مليون دولار)

الدول	قطاعات الإنتاج السلمي										
	الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق	التمويل والتأمين	النقل والمواصلات	التجارة والمطاعم	والغاز والماء الكهربي	التشييد	الصناعات التحويلية	الصناعات الإستخراجية	الزراعة والصيد والغابات
الأردن	4.752	6.285	4.951	1.985	3.671	4.017	832	1.150	7.557	925	2.277
الإمارات	27.954	26.957	28.591	34.200	34.037	57.291	15.385	33.683	34.630	65.078	2.875
البحرين	2.105	4.756	1.874	6.757	2.095	2.087	557	2.879	6.295	4.257	109
تونس	4.827	8.179	1.426	1.345	3.551	5.168	294	507	5.202	1.106	4.606
الجزائر	4.536	23.704	1.219	856	18.465	22.791	1.971	20.316	7.521	18.925	20.434
جيبوتي	255	459	132	113	711	898	138	297	108	25	46
السعودية	17.528	153.508	55.907	37.812	45.947	75.888	12.171	45.000	90.869	141.676	17.941
السودان	3.602	1.912	0	7.877	3.676	6.762	176	1.424	3.981	1.771	7.475
سورية	1.133	2.406	0	419	2.273	2.474	156	190	2.364	2.311	10.245
العراق	6.708	31.159	12.471	1.353	18.582	18.161	5.716	11.609	4.263	53.230	6.734
عمان	8.613	9.069	3.309	2.783	3.530	5.165	1.631	3.937	5.308	20.447	1.955
فلسطين	1.812	1.840	989	724	786	3.305	237	636	1.721	54	1.110
قطر	10.773	15.063	16.132	6.188	8.568	13.501	1.795	20.602	10.602	42.002	420
القمر	0	112	200	27	84	237	5	8	82	10	334
الكويت	15.804	14.416	14.194	5.393	7.649	5.716	3.121	1.934	6.409	34.875	587
لبنان	2.784	2.121	4.140	1.568	954	3.020	437	675	1.284	81	606
ليبيا	2.248	16.654	214	251	1.007	2.050	345	971	714	4.137	701
مصر	19.329	25.061	38.572	15.759	30.666	58.159	7.850	23.174	58.794	25.661	41.786
المغرب	10.955	11.857	13.912	5.637	5.956	9.966	3.468	6.386	17.513	2.602	13.398
موريتانيا	655	521	401	254	445	868	205	282	480	1.983	1.448
اليمن	486	2.283	1.474	754	3.083	4.064	205	920	2.261	650	3.828

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 297)

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

من خلال نتائج الجدول السابق والذي يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية، حيث نلاحظ زيادة السعودية في تنوع في مصادر الإيرادات، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي 141.676 مليون دولار في قطاع الصناعة الإستخراجية، كذلك سجلت في قطاع الخدمات الحكومية قيمة قدرها 153.508 مليون دولار، ثم تلتها مصر التي حققت إيرادات في قطاع الصناعات التحويلية قدرها 58.794 مليون دولار، و58.159 مليون دولار في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، كما احتلت الجزائر المرتبة متقدمة في تنوع إيراداتها، حيث حققت ناتج محلي إجمالي قدره 20.434 مليون دولار في قطاع الزراعة والصيد والغابات، و18.465 مليون دولار في مجال التشييد.

### 4 واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية خاصة النفطية:

رغم الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، من ثروات طبيعية وموارد بشرية مهمة، إلا أن هذه الإمكانيات

لم يتم توظيف بالشكل المستحق التي تعود على الاقتصاد بالرقى وكذلك التطور.

### الجدول 10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2020)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي (%) بالأسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	مساهمة قطاع الزراعة (مليون دولار)	مساهمة قطاع السياحة (مليار دولار)	مساهمة قطاع الصناعة (مليون دولار)	مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية (مليون دولار)
	2020	2020	*2020	*2020	2020	2020	*2020
الأردن	1.8-	4,050	43,759	1,986	1.90	8,483	15,987
الإمارات	14.4-	40,907	360,681	3,158	19.50	99,709	83,502
البحرين	10.2-	23,593	34,729	107	2.20	10,552	8,735
تونس	0.1	3,401	39,235	4,850	2.90	6,308	14,432
الجزائر	9.6-	3,504	153,633	21,307	4.70	26,446	29,460
جيبوتي	1.9	3,450	3,409	33	....	133	845
السعودية	11.7-	21,050	700,118	17,315	48.50	232,546	226,943
السودان	2.4	869	38,657	28,538	1.40	5,752	5,514
سورية	4.6-	1,487	26,020	5,780	0.53	4,675	3,538
العراق	28.7-	3,850	154,592	11,547	5.90	57,493	50,338
عمان	15.3-	14,736	64,648	2,170	2.30	25,756	20,990
فلسطين	9.2-	3,051	15,561	1,000	....	1,775	4,641
قطر	16.7-	53,256	146,401	414	11.70	52,605	41,968
القمر	0.7-	1,331	1,158	301	3.60	92	311
الكويت	24.4-	22,838	102,929	616	3.50	41,284	44,414
لبنان	65.0-	2,744	18,730	1,908	3.60	1,365	9,045

19,116	4,850	0.60	304	21,682	3,156	50.6-	ليبيا
82,962	84,455	14.00	44,417	363,092	3,606	19.8	مصر
36,724	20,115	7.00	11,361	114,682	3,188	4.3-	المغرب
1,577	2,463	...	1,382	8,206	1,967	3.5	موريتانيا
4,242	2,910	...	3,864	20,297	681	5.0-	اليمن

(\*) بيانات أولية (...) غير متوفرة

المصدر: (العربي، 2021، الصفحات 29-33 - 296-297-324-334)

يظهر الجدول السابق حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2020، حيث حققت السعودية أعلى قيمة بـ 700,118 مليون دولار، حيث ساهم قطاع الصناعة بعائد إجمالي قدره 232,546 مليون دولار، حيث إستحوذت الصناعة الاستخراجية حصة الأمد، ثم تلتها مصر في المرتبة الثانية، حيث قدر حجم الناتج المحلي الإجمالي قيمة 363,092 مليون دولار، كما إحتلت الإمارات المرتبة الثالثة من حيث الناتج المحلي مسجلتا قيمة قدرها 360,681 مليون دولار، إذ ساهم قطاع الصناعة بـ 99,709 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بـ 83,502 مليون دولار، أما فيما يخص نصيب الفرد فقد احتلت الإمارات المرتبة الثانية بـ 40,907 دولار، خلف قطر التي قدر نصيب الفرد بـ 53,256 دولار، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الخامسة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ سجلت قيمة قدرها 153,633 مليون دولار، كذلك ساهم قطاع الصناعة بـ 26,446 مليون دولار، وقطاع الخدمات الإجتماعية 29,460 مليون دولار، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,504 دولار.

#### 1.4 واقع القطاع الزراعي:

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى رأسها زيادة الإنتاج وصولاً لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة بالتسويق أما الأخيرة فتتعلق بالسياسات الزراعية. (حركاتي، 2016، صفحة 452)

#### الجدول 11: السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية (2010 – 2019)

(مليون نسمة)

نسبة النمو %		2019	2018	2010	الفئة
- 2018	- 2010				
2019	2019				
1.5	0.9	88.83	87.55	82.02	السكان الزراعيون
/	/	50.4	50.3	52.3	نسبة السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف (%)
1.5	2.2	135.69	133.68	112.46	العمالة الكلية
		18.4	17.8	22.4	القوى العاملة بالزراعة (%)

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 70)

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

تشير معطيات الجدول السابق أن تعداد القوى العاملة في مجال الزراعة في الدول العربية في سنة 2019 قدرت 18.4%، أي أن عدد السكان الزراعيون الذين يشتغلون في الزراعة بلغ 88.83 مليون نسمة، وهذا ما يفسر أن الدول العربية لم تعطي

الإهتمام الكافي لقطاع الزراعة، حيث تراجعت معدل العمالة الكلية من 2.2% في الفترة 2010-2019 إلى 1.5% خلال الفترة 2018-2019.

الجدول 12: الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (ألف هكتار)

نسبة التغيير -2018) (%2019)	نسبة التغيير -2010) (%2019)	2019	2018	2017	2016	2010	
1.3	1.0	75,100	74,120	72,360	72,027	68,486	أولاً: المساحة الزراعية الكلية
2.4	1.3	10,110	9,869	9,635	9,653	8,996	1-الأراضي الزراعية المستديمة
2.8	0.3	6,114	5,945	5,804	5,811	5,937	أ-الزراعة المطرية
1.8	3.0	3,996	3,924	3,831	3,842	3,059	ب-الزراعة المروية
1.2	1.0	64,990	64,251	62,725	62,374	59,490	2-الأراضي الزراعية الموسمية
1.6	-3.3	26,119	25,715	25,104	31,273	35,474	أ-الزراعة المطرية
2.2	-0.3	10,199	9,979	9,742	9,991	10,444	ب-الزراعة المروية
0.4	8.7	28,672	28,557	27,879	21,110	13,572	ج. (الأراضي المتروكة (بوراء))
0.0	-9.8	37,415	37,415	42,051	41,409	94,887	ثانياً: مساحة الغابات
-1.6	-3.0	375,922	382,189	370,933	371,392	494,259	ثالثاً: مساحة المراعي

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 317)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن المساحة الكلية المخصصة للزراعة في الدول العربية قد سجلت إرتفاع معتبر خلال سنة 2019 بمساحة قدرت 75,100 ألف هكتار، حيث مست هذه الزيادة كل من الأراضي الزراعية المستديمة بمساحة قدرها 10,110 ألف هكتار، كذلك الأراضي الزراعية الموسمية بـ 64,990 ألف هكتار، أما المساحة الغابات فقد سجلت إستقراراً بـ 37,415 ألف هكتار، حيث من خلال هذه النتائج تبين لنا مدى ضعف الإهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية.

الجدول 13: الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2016-2019)

معدل التغيير (%)		الصادرات والواردات الزراعية (مليار دولار)					
-2018 2019	-2010 2019	2019	2018	2017	2016	2010	
2.1	5.0	30.397	29.772	29.251	28.499	19.569	الصادرات
0.5	3.6	92.414	91.957	91.618	90.576	67.239	الواردات
-0.3	3.0	62.017	62.185	62.367	62.077	47.671	صافي الواردات (العجز)
		32.9	32.4	31.9	31.5	29.1	نسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 79)

يتبين لنا من خلال الجدول السابق، أنه رغم الإمكانيات البشرية والمساحة الكبيرة من الأراضي إلا أن الدول العربية مازالت تعتمد على الخارج في تلبية متطلبات شعوبها الغذائية، حيث سجلت قيمة الصادرات الزراعية 19.569 مليار دولار لسنة 2010 ليقلها 67.239 مليار دولار من الواردات مسجلتا عجزا بـ 47.671 مليار دولار، كما في سنة 2019 سجلت قيمة الصادرات الزراعية 30.397 مليار دولار، أما الواردات فقد بلغت 92.414 مليار دولار مسجلتا عجزا بـ 62.017 مليار دولار، حيث قدرت نسبة الصادرات إلى الواردات 32.9%.

#### 2.4 واقع القطاع الصناعي:

هناك "العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة العربية فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للإقتصاد العربي، لهذا يجب على الدول العربية بناء هياكل إقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنوع الذي يؤدي إلى استدامة النمو". (يعقوب، 2020، صفحة 178)

#### الجدول 14: قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010 – 2020)

مليار دولار

السنة	الصناعة الاستراتيجية			الصناعات التحويلية			اجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة (%)	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	711.4	32.5	33.9	200.6	14.6	9.6	912.0	28.1	43.5
2011	970.0	36.4	39.2	227.7	13.5	9.2	1197.7	31.3	48.4
2012	1088.9	12.3	40.1	249.1	9.4	9.2	1338.0	11.7	49.3
2013	1033.0	-5.1	37.4	254.7	2.3	9.2	1287.7	-3.8	46.6
2014	940.9	-8.9	33.8	267.5	5.0	9.6	1208.4	-6.2	43.4
2015	528.0	-43.9	21.6	261.3	-2.3	10.7	789.3	-34.7	32.3
2016	453.4	-14.1	18.7	261.4	0.1	10.8	714.9	-9.4	29.5
2017	550.3	21.4	22.0	257.9	-1.4	10.3	808.3	13.1	32.3
2018	730.2	32.7	27.0	279.8	8.5	10.3	1010.1	25.0	37.3
2019	688.3	-5.7	25.0	281.9	0.7	10.3	970.1	-4.0	35.3
2020	421.8	-38.7	17.3	267.9	-4.9	11.0	689.7	-28.9	28.4

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 87)

يشير الجدول رقم (14) إلى تطور قيمة الناتج الصناعي العربي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، حيث شهدت الصناعات الاستراتيجية تراجعاً في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث في 2010 بلغت نسبة المساهمة 33.9% لتراجع إلى 25.0% سنة 2019، أما الصناعات التحويلية شهدت زياداً في قيمة مساهمتها إذ قدرت نسبتها

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

في سنة 2010 بـ9.6% لترتفع إلى 10.3% في سنة 2019، أي سجل إجمالي القطاع الصناعي تراجعاً في حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث في سنة 2010 قدرت نسبة المساهمة 43.5% لتراجع إلى 35.3% سنة 2019.

الجدول 15: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020

الدول	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019
		عربياً	دولياً	
الإمارات	0.0892	1	35	37
السعودية	0.0837	2	37	39
قطر	0.0633	3	45	47
البحرين	0.0577	4	51	53
الكويت	0.0523	5	55	57
المغرب	0.0406	6	61	61
عمان	0.0369	7	63	68
مصر	0.0366	8	64	64
تونس	0.0353	9	67	67
الأردن	0.0280	10	76	76
لبنان	0.0163	11	94	94
الجزائر	0.0139	12	98	96
فلسطين	0.0095	13	112	111
سوريا	0.0084	14	116	117
اليمن	0.0029	15	140	138
العراق	0.0007	16	147	147

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 104)

يشير الجدول رقم (15) إلى ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً و35 عالمياً بقيمة 0.0892 نقطة، ثم تليها السعودية وقطر في المرتبة 2 و3 عربياً والمرتبة 37 و45، كما احتلت الجزائر المرتبة 12 عربياً مسجلة قيمة قدرها 0.0139 نقطة والمرتبة 98 عالمياً حيث تراجعاً برتبتين بعدما كانت تحتل المرتبة 96 في العام الماضي.

### 3.4 واقع القطاع السياحي:

رغم الإمكانيات السياحية المعتبرة التي تتوفر عليها الدول العربية إلا أنها غير مستغلة بالقدر التي تسمح لها بالرفع من إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 16: مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية (2019 -

(2020)

الدول العربية	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار أمريكي)		مساهمة عمالة القطاع السياحي من إجمالي العمالة (بالألف وظيفة)		إنفاق الزوار من الخارج من إجمالي الصادرات (بالمليار دولار أمريكي)	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019

النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%11.00	1.40	%40.30	6.20	%15.30	195.80	%18.6	255.6	%4.70	1.90	%16.3	6.90	الأردن
%4.20	13.20	%9.90	39.00	%9.40	574.30	%11.2	749.2	%5.40	19.5	%11.6	49.1	الإمارات
%7.10	1.80	%15.90	4.40	%11.80	75.20	%14.6	96.6	%6.70	2.20	%12.8	4.80	البحرين
%6.00	0.90	%13.90	3.00	%7.70	260.10	%11.0	378.6	%7.30	2.90	%14.0	6.00	تونس
%0.10	0.28	%0.40	0.13	%4.40	457.10	%5.80	634.1	%3.60	4.70	%5.60	9.10	الجزائر
%17.10	0.02	%45.90	0.08	%6.60	13.70	%0.10	21.6	%3.30	0.04	%9.60	0.12	القمر
%3.10	6.00	%10.40	30.40	%11.00	1424.6	%12.2	1584.4	%7.10	48.50	%9.80	79.20	السعودية
%18.20	0.56	%27.80	1.40	%4.30	399.50	%6.30	606.6	%2.40	1.40	%4.30	2.80	السودان
%6.70	0.24	%21.20	1.00	%5.20	126.50	%6.20	163.4	%3.40	0.53	%8.70	1.40	سورية
%1.80	1.20	%4.10	3.40	%6.60	569.50	%7.50	685.2	%3.30	5.90	%6.00	12.00	العراق
%3.20	1.00	%6.90	3.20	%5.80	117.90	%7.00	150.0	%3.40	2.30	%7.00	5.30	عمان
%12.40	8.80	%14.50	13.10	%10.20	210.30	%12.5	262.3	%7.50	11.70	%10.4	17.90	قطر
%0.80	0.40	%1.50	1.10	%5.00	104.60	%5.80	133.2	%3.30	3.50	%5.30	7.10	الكويت
%19.50	2.00	%66.70	15.80	%17.40	318.50	%19.1	430.4	%4.20	3.60	%19.4	19.00	لبنان
%0.40	0.03	%0.30	0.09	%2.10	40.30	%3.00	60.0	%1.50	0.60	%2.70	2.00	ليبيا
%9.30	4.00	%26.90	15.70	%6.20	1571.1	%9.20	2415.2	%3.80	14.00	%8.80	32.00	مصر
%9.80	4.00	%21.20	10.00	%8.70	929.30	%12.3	1345.6	%6.20	7.00	%12.1	14.60	المغرب
	45.83		148.0		7388.3		9972.0		130.27		269.32	الإجمالي

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 248)

من خلال الجدول رقم السابق نلاحظ أن قطاع السياحي في الدول العربية شهد تفاوت كبير في حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث في سنة 2019 احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا بـ 79.20 مليار دولار من خلال اعتمادها على السياحة الدينية، لتراجع في سنة 2020 إلى 48.50 مليار دولار وهذا بسبب للإغلاق العالمي جراء وباء كورونا، ثم تلتها 49.1 مليار دولار، كما احتلت الجزائر المرتبة 8 عربيا بقيمة 9.10 مليار دولار، أما فيما يخص مساهمة عمالة القطاع السياحي من إجمالي العمالة فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا بـ 2415.20 ألف وظيفة، ثم تلتها المغرب في المرتبة الثانية بـ 1345.60 ألف وظيفة، كما احتلت جزر القمر المرتبة الأولى من حيث إنفاق زوار الخارج من إجمالي الصادرات بنسبة 45.90%، ثم الأردن بنسبة 40.30%.

الجدول 17: مؤشر التنافسية في الدول العربية (2019)

المؤشرات الفرعية								المؤشر العام		الدول العربية التي يشملها المؤشر
الموارد الطبيعية والثقافية		البنية التحتية		سياحة والسفر والظروف التمكينية		البيئة التمكينية				
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	
2.3	73	5.3	13	4.4	73	5.8	17	4.4	33	الإمارات
1.6	127	4.8	27	4.6	54	5.6	29	4.1	51	قطر

## التنوع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

2.2	83	4	52	4.4	76	5.4	39	4	58	عمان
1.4	140	4.4	39	4.3	86	5.5	36	3.9	64	البحرين
3.1	33	3.3	76	4.6	45	4.5	86	3.9	65	مصر
2.6	54	3.5	69	4.6	47	4.8	71	3.9	66	المغرب
1.9	113	4.3	42	4	114	5.4	41	3.9	69	السعودية
1.8	120	3.2	83	4.5	62	4.9	67	3.6	84	الأردن
2	100	3.1	84	4.5	57	4.7	78	3.6	85	تونس
1.5	136	3.3	77	3.8	124	5.2	59	3.4	96	الكويت
1.7	125	3.1	86	4.3	93	4.5	91	3.4	100	لبنان
2.1	90	2.3	115	3.6	134	4.6	80	3.1	116	الجزائر
1.5	134	1.8	138	3.7	126	3.7	127	2.7	135	موريتانيا
1.6	133	1.7	140	3.2	139	3.2	137	2.4	140	اليمن

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 249)

يشير الجدول السابق إلى قيم مؤشر التنافسية لدول العربية لسنة 2019، حيث احتلت الإمارات المرتبة في المؤشر العام الأولى عربيا و 33 عالميا ، ثم قطر بالمرتبة 51 عالميا، حيث كان ترتيبها في مؤشر البيئة التمكينية 17 بدرجة قدرها 5.8 نقطة، والمرتبة 73 بالنسبة لمؤشر سياسة السياحة والسفر والظروف التمكينية، ثم تلتها قطر بالمرتبة 51 عالميا حيث قدرت درجة مؤشر البنية التحتية 5.6 حيث كانت في المركز 29 عالميا، والمرتبة 54 عالميا في مؤشر سياسة السياحة والسفر، كما جاءت الجزائر في المرتبة 116 عالميا بمؤشر في البيئة التمكينية 4.6 درجة في المرتبة 80 عالميا، كذلك فيما يخص مؤشر سياسة السياح والأسفار فقد تحصلت على الرتبة 134 بدرجة قدرها 3.6، كما احتلت اليمن المرتبة الأخيرة عربيا و140 عالميا وهذا راجع للأوضاع السياسية التي تعاني منها اليمن.

### 5. الخاتمة

رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الدول العربية من ثروات باطنية بمختلف أنواعها وأحجامها، وكذلك الموارد البشرية المعتبرة، وفي ظل التحولات الذي يشهده العالم من تقارب وتطور، والتقلبات الذي تطرأ على أسعار البترول، أصبح لزاما على الدول العربية انتهاز إستراتيجية التنوع في مداخيلها لتغطية الاختلالات الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على بدائل النفط من خلال تطوير مختلف القطاعات الهامشية مثل الزراعة التي تعتبر من أهم القطاعات التي يمكن أن تحل محل البترول، وهذا بفضل المساحات الواسعة الصالحة للفلاحة ولتنوع تضاريسها ومناخها، وكذلك يمكن مساعدة على إقامة صناعات تحويلية سواء من المنتجات الفلاحية، أو الاستخراجية التي تقوم على المواد الأولية الباطنية، كما يمكن تحسين بيئة الاستثمارات من أجل جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة، فعلى هذا الأساس يمكن أن تطور الدول العربية من الاقتصاد القائم على مفهوم التنوع في المداخل.

### 1.5 النتائج

- تعتمد معظم الدول العربية في إيراداتها على الصناعة الاستخراجية، خاصة النفط مما جعلها مرهونة بتقلبات الأسواق.
- معظم الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الدول العربية غير مدروسة أو تفتقر للفعالية.

- تخلف الدول العربية في مجال التكنولوجيا الحديثة، التي تمكنها من رفع قدراتها الإنتاجية.
- تعتمد معظم الدول العربية على قطاع إقتصادي واحد في مداخيلها، مما يتسبب لها الوقوع في أزمات بكل سهولة.
- يتعرض الإنتاج العربي الى عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك بسبب قلة جودته.

## 2.5 الاقتراحات

- ضرورة إنتهاج استراتيجية قائمة على التشجيع على الاستثمار في القطاعات البديلة للنفط.
- ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي، وتكوين اليد العاملة من أجل انشاء صناعات مصغرة ذات قيمة اقتصادية و انتاجية .
- خلق استراتيجية تكامل بين مختلف القطاعات ذات التوجه المستديم لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- بناء كتل عربي إقتصادي من أجل الرفع من القدرات والامكانيات الإنتاجية التي تتوفر عليها الدول العربية وحل الخلافات.

## 6. قائمة المراجع:

- إبراهيم عليوات، (2012)، السياحة في الدول العربية واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (1)، الصفحات 69-92؛
- أحلام هواري، و على سدي، (2019)، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدر للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (5)، الصفحات 213-229؛
- أسماء بللعم، (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- إيمان بورابة، و السعيد قاسمي (2021). التنوع الإقتصادي كآلية للهوض بالإقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات -دراسة حلة الجزائر من 2000 إلى 2018. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 204-187.
- حميد قرومي، و محمد بن ناصر، (2017)، ضرورة التنوع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (6)، الصفحات 260-275؛
- رفيقة صباغ، (2020)، التنوع الاقتصادي استراتيجي الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد (4)، الصفحات 67-81؛
- صليحة يعقوب، (2020)، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير اقتصاديات العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد (12)، الصفحات 170-180؛
- صندوق النقد العربي، (2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، الصفحات 29-33-37-79-87-104-174-180-248-249-296-302-303-317-322-324-334-335-347؛
- عمر مرزوقي، و شهبناز كشرود، (2018)، تحديات خطاب التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد (8)، الصفحات 261-278؛
- فاتح حركاتي، (2016)، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد (7)، الصفحات 443-457؛
- فاطمة بودية، (2019)، خصائص وأداء القطاع السياحي العربي، مجلة الاقتصاد الدولي والعملية، المجلد (2)، الصفحات 51-71؛
- محمد أسامة حسنية، (2021)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول الخليج العربي وضرورة التنوع الاقتصادي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (4)، الصفحات 35-54؛
- محمد إسماعيل، و جمال قاسم، (2020)، أثر قطاع السياحة على النمو الإقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 70، الصفحة 14؛
- محمد مسعودي، (2018)، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (2)، الصفحات 225-242؛
- سليم العمراوي، عنتر بوتيار، و بن لحرش صراح. (2021). أطر وتوجهات السياسة الانفاقية في ظل حتمية التنوع الاقتصادي للدول الربعية المصدر للمحروقات -حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 361-374